وانبات الاحياء تخييل والجامع عدم التمنع فى كل اى بيان حكمه وحصوله
الملك بم لان الحديث الاول يدل عليه وقال بعضهم الارض ملك لله
ثم ملكها للشارع ثم ردها الشارع على امة المسلمين وقال الزركشى الارض
احا مملوكة او محبوسة على حقوق عامة او خاصة او منفكة عن ذلك
وهو الموات ⊕ قال وما يذكر معه اى من قوله فصل منعقمة الشارع
فى الباب من عمر ارضا بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال تعالى انما
يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله اذا لم تعلم الرواية
ع ش وفى المصباح انه من باب قتل فهو احق بها ليس على بابه
وخبر من احيى ارضا ميتة الخ انى بهذا بعد الاول ليدل على السنية
التى سيد عيها وقوله فيها اى فى احيائها وقوله منها اى مما خرج منها
اى من زرعها وما اكلت العوافى جمع عافية او عاف اى وما صرفه
على العلة فى احيائها فهو له صدقة اى يثاب عليه كثواب الصدقة
وان كان فى مقابلة عمله ولا يتوقف ذلك على نية بل يثاب على ذلك
ولو لم ينو وكان ذلك لغرض نفسه لان الاحياء سنة وما كان واجبا
او سنة لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية فقوله منها اى حقيقة
ان كان من نفس ما ينبت عينها او من اجلها كالاجرة المذكورة والشرب
كالاكل وهما للاغلب ⊕ قال اى طلاب الرزق اى من انسان او بهيمة
او طير وفيه دليل على ان الذى ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا
للمسلم ⊕ اسعاد زى اقول وقد تمنع دلالته على منع احياء الذمى وقوله
فقوله صدقة لا يوخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة
ويثاب عليها اما فى الدنيا فبكثرة المال والبنين واما فى الاخرة فبتخفيف
العذاب اى عذاب غير الكفر كما فى الغزيات التى لا تتوقف على نية
بخلاف ما يتوقف عليها فانه لا يصح ويرد عليه ايضا قول الماتن او كانت
ببلاد كفار ملكه كافر بم ع ش على م ر لذلك اى للحديث الثانى عالم
يعمر فى الاسلام اى يقينا وهو بفتح الياء وتخفيف الميم اى عالم تيقن عمارته
فى الاسلام من مسلم او ذمى وليس منه حقوق عامر ولا من حقوق الملك
كما فى ش م ر وقوله عالم تيقن عمارته يخرج ما تيقن عمارته فى الاسلام ولكن

ظ

ظ وما شك فيه وسياتى عدم جواز احيائه ع ش على م ر انه كان
ببلادنا قال ع ط والمراد ببلاد الاسلام كل بلد بناها المسلمون كبغداد
والبصرة او اسلم اهلها عليها كالمدينة واليمن او فتحت عنوة كخيبر
ومصر وسواد العراق او صلحا والارض لنا والكفار ساكنون فيها
ويدفعون الجزية وفى هذه عمارتها فئ ومواتها متحجر لاهل الفئ
وحفظه على الامام وان صالحناهم على ان الارض لهم فموات متحجر
لهم ومعمورها ملك لهم ولو غلب الكفار على بلدة يسكنها المسلمون
كطرسوس لا تصير دار حرب س ل وحل ق ل ولو غير مكلف ولو رقيقا
ويكون لسيده سم وهذا فى غير المبعض اما هو فان كان بينه وبين
سيده مهاياة فهو لمن وضع الاحياء فى نوبته وان لم يكن مهاياة فهو
مشترك بينهما ولا يتوقف ملك واحد منهما على قصده بخصوصه كما
فى ع ش على م ر وعبارة زى قوله ولو غير مكلف اى بشرط تمييزه
* وهذا واضح فيما جرت العادة بملكه كالدور ونحوها اما مثل بهيمة
حفرها بموات للارتفاق فلا يشترط فيه التمييز كما يوخذ من ح ل بخلاف
الكافر ولو احيى ذمى ارضا تزعتها منه مسلم واحياها ملكها وان لم ياذن له
الامام كما فى زيادة الروضة اذ الاثر للعمل الذى خلافا لابن حنيفة فان بقى
له بها عين نخلها ولو زرعها الذى وزهد فيها اى تركه صرفا الامام الغلة
فى المصالح ولا يعد لاحد تملك الغلة ⊕ س ل وللذى بخلاف الخزف فيتبع
من ذلك كما قاله المتولى س ل وقوله الى حيطانها والاحتشاش قال ع ش اى لان
المباحة تغلب فى ذلك ⊕ س ل لما مر اشتراط التكليف اى انه المعتبر
لا بد ان يكون مكلفا لان التمليك لا يكون الا منه ويوخذ مما مر اشتراط
قبول الصيغة شيخنا وفى حل ما نصه لان التمليك يتوقف على الصيغ بخلاف
حصول الملك وظ ك لما مر اشتراط التمييز فى الاحتطاب والاحتشاش
وليس مراد الا نه يصح احياء الصبى المميز والمجنون الذى له نوع تمييز
ع ش على م ر لا عرفة مستثنى من الحرم وفيه ان عرفة من الحل وقال
ابن هو موزع على ما قبل الغاية وما بعدها فان عرفة ليست من الحرم

Copy University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)